الموقف الإيراني ـ القطري من الحراك الشعبي العربي (٢٠١٠ – ٢٠١٣م) وانعكاساته على العلاقة بين البلدين

م.م. رافع جبار راشد الركابي

دكتورة عزة محمد موسى

ودكتورة سلوى ابراهيم عمر

جمهورية السودان / جامعة الجزيرة / كلية الحصاحيصا

الملخص:

شهدت المنطقة العربية مع نهاية عام ٢٠١٠ حراكاً شعبوياً ضد الأنظمة الحاكمة، نتيجة سوء الأحوال الاجتماعية والأقتصادية والسياسية، التي عاشتها المجتمعات العربية وعانت منها خلال العقود المنقدية من حياة الشعوب العربية منذ الحصول علي الاستقلال السياسي من السيطرة الغربية في مطلع الخمسينيات من القرن المنصرم، ونتيجة لسيطرة الفرد الحاكم علي مقاليد السلطة والحياة السياسية في كثيراً من المجتمعات العربية وما آلات إليه تلك المجتمعات من تدني عام في شتي مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دفع الشعوب العربية إلي القيام بحركات شعبوية" ثورات الربيع العربي" ضد الأنظمة الحاكمة وكانت فتيل الاشتعال لتلك الحركات الشعبوية قد هب من تونس في نهاية عام ٢٠١٠، استجابت لتلك الحركة الاجتماعية الغالبية العظمي من المجتمعات العربية حتي الخليج العربي، والتي ترتب عليها سقوط العديد من الأنظمة العربية العتية التي ظلت مسيطرة علي مقاليد الحكم لعقود طويلة.

ومع ضبابية المشهد السياسي في البلدان التي استطاعت إسقاط أنظمتها الحاكمه وهو ما تطلب إعادة ترتيب للعلاقات السياسية مع الأنظمة الجديدة والتي تضمن تحقيق المصالح السياسية والاقتصادية للبلدان التي استطاعت النجاة بنفسها من تلك الموجة الشعبوية التي اجتاحت الوطن العربي.

ظهر تباين واختلاف في الموقف الإيراني – القطري من الحراك الشعبي العربي وصل في بعض الأحيان إلي الخلاف المعُلن الذي كاد أن يصل للعصف بالعلاقات الإيرانية – القطرية ، إلا أن الدوحة كانت حريصة علي احتواء هذا الاختلاف السياسي مع طهران في معالجة تلك القضايا نظراً لحساسية العلاقة التي تجمع طهران بالدوحة.

الكلمات المفتاحية: (الموقف الإيراني – القطري، الحراك الشعبي العربي).

The Iranian-Qatari position on the Arab popular movement 2010-2013 and its repercussions on the relationship between the two countries

Rafe Jabbar Rashid Al-Rikabi

Dr. Azza Mohammed Musa

Dr. Salwa Ibrahim Omar

Republic of Sudan / University of Gezira / Al-Hasahisa College

Abstract :

At the end of 2010, the Arab region witnessed a populist movement against the ruling regimes, as a result of the poor social, economic and political conditions that Arab societies experienced and suffered from during the decades that saved the lives of the Arab peoples since achieving political independence from Western control in the early 1950s. As a result of the control of the ruling individual over the reins of power and political life in many Arab societies, and the general decline that these societies have led to in various areas of political, economic, and social life, this has pushed the Arab peoples to carry out populist movements, the "Arab Spring Revolutions," against the ruling regimes, and they were the ignition fuse for those movements. Populism had an outbreak in Tunisia at the end of 2010 The vast majority of Arab societies, even the Arabian Gulf, responded to this social movement, which resulted in the fall of many of the ancient Arab regimes that remained in control of the reins of government for many decades.

With the blurring of the political scene in the countries that were able to overthrow their ruling regimes, this required a rearrangement of political relations with those new regimes, which ensures the achievement of the political and economic interests of the countries that were able to survive on their own from that populist wave that swept the Arab world.

There was a discrepancy and disagreement in the Iranian-Qatari position on the Arab popular movement, which sometimes reached a declared dispute that almost destroyed

Iranian-Qatari relations. However, Doha was keen to contain this political difference with Tehran in dealing with these issues, given the sensitivity of the relationship between them. Tehran in Doha.

١- تساؤل الدراسة:

- مدي تأثير الحراك الشعبي العربي علي الأنظمة العربية الأخري
- الموقف الإيراني من الحراك الشعبي العربي
- الموقف القطري من الحراك الشعبي العربي
- انعكاسات الموقف القطري – الإيراني من الحراك الشعبي العربي علي العلاقاة بين البلدين

٢- فرضية الدراسة

كيف أثر تباين الموقف الإيراني – القطري علي مصالح البلدين وتأثره علي العلاقات الثنائية بينهم ومدي أنعكاسه علي النطاق الإقليمي

٣- منهجية الداسة:

تستخدم الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي ، بالإضافة إلي استخدام المنهج التاريخي

٤- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تكشف مدي تأثير المصالح السياسية والاقتصادية علي طبيعة العلاقات الثنائية بين إيران وقطر وإنعكاستها علي مستقل العلاقة بين البلدين

٥- اهداف الدراسة:

الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو التعرف علي طبيعة اختلاف الموقف الإيراني القطري من الحراك الشعبوي العربي وتأثير هذا التباين علي طبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين.

الحراك الشعبوي العربي

شهدت المنطقة العربية عموما والشرق العربي خصوصاً منذ نهاية ٢٠١٠، جملة تحولات وتغيرات نتيجة الانتفاضات الشعبية الاجتماعية، والتي كان لها تداعيات سياسية، كما مست بانعكاساتها بنية التفاعلات الإقليمية.

فالحراك الشعبي الذي شهده العالم العربي منذ نهاية ٢٠١٠، لم يستثني احدًا من الدول العربية وإن اختلف قوة أو ضعفه من بلد لآخر ضد النظم المستبدة بما فيه الأنظمة الخليجية الحاكمة رغم ارتفاع المستوي المعيشي، وتأتي أهمية هذا الحراك كونه اقتصر علي المشاكل الداخلية متجنباً المشاكل الخارجية، كما أنها ليست موجهة ضد نفوذ خارجي، وإنما ضد سلطة داخلية ومطالبه تجاوزت المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية إلي قضايا غير مادية الحريات السياسية وتطبيق الديمقراطية وإنهاء الهيمنة الفردية علي السلطة.

بعد اندلاع سلسلة الاحتجاجات في المنطقة العربية مع نهاية عام ٢٠١٠، والتي أدت إلي سقوط بعض الأنظمة السياسية، تباينت وتعددت المواقف الإيرانية والقطرية تجاهها وذلك نظراً لآختلاف الرؤي السياسة وطبيعة المصالح التي تجمع ما بين قطر وإيران من حيث تأييد أو معارضة تلك الحركات والانتفاضات الشعبية كلاً حسب خدمة مصالحة السياسية والاقتصادية وما ينعكس علية من مكانة إقليمية ودولية تجعلة ذات تأثير قوي في المنطقة(١).

ساهمت الثورات الشعبية " الربيع العربي" في البلدان العربية والتي بدأت في تونس مع نهاية ٢٠١٠، ثم انتقلت إلي مصر وليبيا واليمن وسوريا[i]، إلي إحداث مزيد من التقارب بين الدول الخليجية وبعض الدول العربية القريبة من مسرح الأحداث علي الساحة الخليجية، حيث وجدت الدول الخليجية في هذه التغيرات ضرورة علي إعادة النظر في استراتيجيتها المقترحة[ii]. كما دفعت الحكومة القطرية إلي العمل علي تأييد هذا الحراك الشعبي في البلدان العربية التي شهدت تلك الانتفاضات من أجل تعظيم الدور القطري كقوة فاعله ومحرك رئيسي للأحداث في المنطقة، علي الجانب الآخر، اتسم الموقف الإيران بتأيده الظاهر للحراك الشعبي في تونس ومصر وليبيا، وذلك إنطلاقً من الرؤية السياسية لطهران بأن تلك الثورات هي امتداد للثورة الإسلامية في إيران، خاصة مع صعود الإسلاميين وبروز دورهم في الأحداث(٢)

اولاً: الموقف الإيراني من ثورات الربيع العربي

مع بداية إندلاع الثورات العربية في تونس في ١٧ ديسمبر ٢٠١٠، وحتي اليمن في فبراير ٢٠١١، بدأت الأنظمة العربية تعيد ترتيب أوراقها وتحالفاتها، خاصة في ظل سعي القوة المضادة للثورة في كل

بلد لإجهاض تلك الثورات، وتحصنها بعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية للحصول علي الحماية والدعم، وكذلك لجأت الدول المحافظة والتي خشيت من الثورات دول - مجلس التعاون الخليجي- ، إلي التودد للولايات المتحدة من منطلق إرضائها، للحصول علي الدعم والتأييد للنظام الحاكم، وهو ما انعكس بدورة علي إعادة تشكيل العلاقات الإقليمية بين القوي الدولية والقوي الإقليمية والأنظمة العربية التي سعت للبقاء علي عروشها، لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي التي بدأ لهيب الثورة ينتقل إليها(٣).

وقد انعكس هذا المتغير الإقليمي والحراك الثوري علي طبيعة العلاقات الإيرانية – القطرية حول كيفية إستغلال هذا الوضع الجديد الذي يشهد إعادة أنتاج أنظمة سياسية جديد يمكن من خلالها تكوين علاقات وثيقة تنعكس علي المكانة الإقليمية لكلا الجانبين بناء علي توثيق العلاقة بالإنظمة الجديدة التي ستُعيد تشكيل الوضع الإقليمي لكلاً من طهران و الدوحة.

ويدفعنا ذلك إلي طرح سؤال وهو كيف تعاملت الأنظمة السياسية في طهران والدوحة مع هذا الحراك الشعبي الذي أعادة تشكيل المنطقة؟ وكيف انعكس هذا التعامل علي شكل العلاقات بين الجانبين؟

تأثر الاحداث والمتغيرات السياسية والاجتماعية في المنطقة على السياسة الإيرانية وخاصة الحركات الشعبوية العربية؛ والتي بدورها انعكست علي السياسة الإيرانية تجاه إعادة تشكيل نظم سياسية جديدة ، وأعلنت طهران دعمها للحراك الشعبي العربي للتحرر من الاستبداد والتطلع إلي الحرية والديمقراطية، لكن مع وصول الحراك الشعبي لدولة صديقة، وتحديدًا سوريا، تغيرت السياسة الإيرانية، وباتت الثورات العربية من وجهة نظرها، خريفًا أوروبيا، أمريكيا، إسرائيليا، مبنيًا علي نظرية التأمر علي دول الممانعة والمقاومة (٤).

ومع إندلاع الحركات الشعبية في البلدان العربية – الربيع العربي-، رحبت الحكومة الإيرانية بهذا الحراك الشعبوي، حيث أيدت طهران سقوط النظام التونسي، ودعت إلي احترام إرادة الشعب التونسي، حيث قال الرئيس الإيراني أحمد نجاد:"أن الشعب التونسي أسقط الدكتاتورية بشعارات إسلامية مطالبة بالعدالة، ودعا الغرب لحترام رغبة الشعب التونسي في التغيير وعدم التدخل في الشؤون التونسية، وفي الرابع من فبراير ٢٠١١، قال المرشد علي خامنئي: " أن المحرك الأساسي للثورة التونسية هو إحساس

الشعب التونسي بالاهانة، وليس بسب ما يروجه البعض للأسباب اقتصادية، وأكد علي أن ما حدث هو تأكيدًا لتوقعات الإمام الخميني التي أعلنها قبل سنوات طويلة(٥).

وفي مصر شهدت القاهرة في نهاية يناير ٢٠١١، حراكً ثوريًا كبيرًا، نال دعمًا وتأيدًا كبير من جانب الحكومة الإيرانية، فالطاما دعت إيران وسعت لمحاربة النظام المصري؛ حيث أكد المرشد علي خمنئي خلال خطبة الجمعة في ٤ فبراير ٢٠١١ " أن نظام مبارك كان عميلا حينما وقف إلي جانب الكيان الصهيوني وسانده طيلة الحرب التي شنتها علي قطاع غزة، ودعا المصريين إلي متابعة نضالهم حتي إقامة نظام شعبي قائم علي الدين، كما أكد علي أن ما يحدث في مصر هو نتاج حقيقي للثورة الإسلامية(٦)، فإيران لديها طموح كبير في إقامة نظام جديد يتفق مع طموحاتها السياسية والدينية " (٧).

أما الوضع الليبي ترددت إيران في تأييد الثورة الليبية من منطلق تصورها أن التغيير المراد هو سياسة أمريكية[iii]، فقد تحفظت إيران علي تدخل حلف الناتو، حيث أعتبرت الحكومة الإيرانية اسقاط نظام القذافي عن طريق تدخل حلف شمال الاطلنطي والولايات المتحدة الأمريكية أمر غير مرحب به، لأنها تري أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو يسعوا إلي فرض سيطرتهم علي المشهد السياسي والنظام الجاري تكوينة في ليبيا، كما أبدت طهران انتقادها الشديد لعمليات القتل والتدمير الناجمة عن هجمات الحلف (٨).

الحراك الشعبي في البحرين

شهدت البحرين حراكً شعبيًا تزامن مع إنطلاق الحركات الشعبية في في البلدان العربية المطالبة بالتغيير في بداية ٢٠١١، وهو ما نتج عنه حدوث مصادمات بين الشرطة والمتظاهرين نظرًا لمطابتهم بإجراء إصلاحات سياسية، وبدت السياسة الخارجية الإيرانية بموقف واضح تجاه تلك الاحتجاجات وهو ما انعكس علي الموقف الرسمي للحكومة الإيرانية التي أعلنت عن تأييدها لمطالب المتظاهرين في إقامة ملكية دستورية في إطار التعددية الحزبية، و وقف سياسة التجنيس التي تتبنها الحكومة البحرينية من أجل تغيير التركيبة الديمغرافية داخل المجتمع البحريني، كما قامت طهران بالهجوم وبشدة علي موقف الجامعة العربية ودول مجلس التعاون الخليجي وخاصة السعودية والامارات العربية المتحدة، وحذرت الحكومة الإيرانية السلطات البحراينية من التعامل العنيف مع المتظاهرين منتقدةً الأسلوب الأمني العنيف

الذي تتبعه السلطات في البحرين، معتبرةً الحراك الشعبي في البحرين امتدادًا لأيدولوجية الثورة الإسلامية المناهضة للغرب، والنظم الموالية له في المنطقة[iv]، كما أبدت رفضها الشديد لتدخل قوات درع الجزيرة[v]، التي استعانة بها حكومة البحرين لتأمين منشآتها الاستراتيجية لوضع حد للاحتجاجات الشعبية في ٢٠١١ (٩).

وتتهم البحرين إيران بتأجيج الاضطرابات الشعية داخل أراضيها[vi]، وهو ما انعكس بدوره علي العلاقات الخليجية الإيرانية ونتج عنه حودث اضطرابات في طبيعة العلاقات الخليجية الإيرانية، لعتبار أزمة البحرين هي شأن داخلي لدول مجلس التعاون الخليجي(١٠).

تنظر إيران إلي الحراك الشعبي في البحرين علي أنه فرص لدعم الوجود الإيراني في الخليج، بناءً علي استغلال الطابع المذهبي لتلك الاحتجاجات لدعم النفوذ الإيراني، والذي يمنحها قاعدة نفوذ جيوستراتجية كبيرعلي شاطئ الخليج العربي(١١).

ونتجة لهذا الموقف إيراني تأزمت العلاقات الإيرانية البحرينية و وصلت إلي درجة قطع العلاقات الدبلوماسية وقامت الحكومة البحرينية بطرد الدبلوماسيين الإيرانيين، وأدت هذه الأزمة إلي تقارب الأنظمة الخليجية في موقفها الداعم للحكومة البحرانية ضد إيران(١٢).

وقد استندت طهران في موقفها الداعم للاحتجاجات البحرينية علي أسس طائفية ورغبتها في إسقاط النظام البحريني وخلق نظام جديد يتوافق مع الرؤي والمصالح الإيرانية، ففي ظل النظام الحالي والذي يحكمه أقلية سنية نسبة إلي تعداد الشيعة في البحرين ٥٧% هو وضع من وجهة نظر طهران لايخدم المصالح الإيرانية الساعية للتمدد والهيمنة خاصة بعد التصريحات الرامية لاضطهاد الشيعة في البحرين وإراقة دمائهم من طرف النظام البحريني، وهو ما رأته إيران مقدمة لارتكاب عملية تطهير ضد الشيعة(١٣).

علي الرغم من إتخاذ الحكومة القطرية موقف رافض للتدخلات الإيرانية في البحرين، إلا أنها لم تبدي أي تصريح علني بشأن انتقاد الموقف الإيراني، وسياسات طهران وتدخلاتها في الشؤون الداخلية للبحرين، عكس موقف دول مجلس التعاون الخليجي التي انتقدت السلوك السياسي الإيراني في أزمة الانتفاضة الشعبية في البحرين(١٤).

ونتيجة لهذا الموقف الخليجي أعلنت إيران عن دعمها الكامل للشيعة في البحرين وأنها لن تقف مغلولة الأيدي إزاء ما يحدث من السلطات الخليجية تجاه الشيعة، مما أدي إلي تبني الدول الخليجية لموقف معارض للسياسة الإيرانية تبنت خلاله خطاب إعلامي يؤكد علي أن إيران تعمل علي تأجيج الاحتجاجات داخل البحرين، ونتيجة للموقف الإقليمي المدعوم دوليًا تراجعت حدة الاحتجاجات داخل البحرين، وهو ما دفع الحكومة الإيرانية للتراجع عن موقفها حيث أعلن وزير الخارجية الإيراني بأن إيران تحترم السيادة البحرينية وهو ما تزامن مع الانسحاب التدريجي لقوات درع الجزيرة من البحرين(١٥).

الثورة السورية

تربط إيران بالنظام السوري علاقة قوية خاصة بعد وقوف سوريا إلي جانب إيران في الحرب العراقية – الإيرانية وفي ضوء المتغيرات الدولية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط بدايةً من مطلع القرن الواحد والعشرين، وفي ظل التهديدات التي تعرضت لها كلاً من إيران وسوريا بتوجيه ضربات عسكرية محتملة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والقوي الغربية، وقع الطرفان الإيراني والسوري اتفاقية دفاع وتعاون عسكري مشترك في فبراير٢٠٠٥، وهي الاتفاقية التي كللت جهود التعاون المشترك وتلاقي الرؤي السياسية والمصالح بين الطرفين(١٦).

وبناءً علي ذلك شكلت الثورة السورية الاختبار الأصعب لطهران نظراً لتساع دائرة الصراع وخروج الأزمة من نطاقها المحلي إلي نطاق دولي، شهد صراع قوي دولية وإقليمية حول تحقيق مصالح سياسية واستراتيجية علي حساب الأزمة السورية، وهو ما دفع الحكومة الإيرانية بوصف الأزمة علي أنها مؤامرة علي طهران قامت القوي الكبري الغربية بفتعالها، بغرض ضرب التواصل بين إيران وحلفائها الإقليميين لعرقلة النفوذ الإيراني واحتواء طموحاتها في لعب دور إقليمي مهم في المنطقة (١٧).

فمع اندلاع الحراك الشعبي السوري في ١٨ مارس ٢٠١١، والمطالبة بتغيير النظام الحاكم، راحت إيران تتبني الرواية الكاملة للنظام السوري للأحداث، حيث اعتبرت إيران المظاهرات المناهضة للنظام تأتي في إطار مؤمرة غربية لزعزعة حكومة تؤيد المقاومة في الشرق الأوسط [vii]، ودخلت سوريا في

أزمة أمنية وسياسية كبيرة، ومع وجود ميلشيات موالية لإيران علي الأراضي السورية وضعف قوات النظام؛ وانشقاق أعداد كبيرة منها، وهو ما انعكس بقوة علي بروز الدور الإيراني الداعم وبقوة لنظام الأسد، وقد شهد هذا الدعم الكبير أبعاد مختلفة اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا، وهو ما أظهر وبقوة أهمية سوريا في الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة[viii]، فمع اتساع الأحداث لتشمل كافة المدن السورية، حذرت إيران واشنطن من القيام بعمل عسكري يستهدف دمشق(١٨).

فسوريا تعتبر بالنسبة لإيران أهم محور استراتيجي في سياستها في المنطقة، حيث أنها تمثل حلفً قويًا في مواجهة الضغوط الأمريكية والإسرائيلية، بالإضافة لكونها حلقة الوصل ما بين الحكومة الإيرانية وذرعها السياسي في لبنان حزب الله، وبذلك تكون إيران قد أقامت هلالها الشيعي من العراق إلي لبنان مرورًا بسوريا، مما جعلها بمثابة الركيزة الأساسية في العديد من الملفات الإيرانية في المنطقة(١٩).

دون شك أن بندلاع الثورة السورية أصبحت سوريا بالنسبة لإيران ورقة مساومة تستطيع الضغط من خلالها علي علي القوي الغربية فيما يخص ملفها النووي، لذلك تُعد سوريا بالنسبة لإيران واحدة من أهم حلفائها في المنطقة المؤثرين في مشروعاتها الإقليمية، وبناءً علي ذلك قدمت إيران كل سُبل الدعم المادي والعسكري والسياسي من أجل المحافظة علي بقاء النظام السوري و مواجهة الحراك الثوري الطامح للإطاحة بحزب البعث من السلطة في سوريا.

أن الدعم الكبير الذي قدمته إيران للنظام السوري في مواجهة شعبه، قد وضع النظام الإيراني في موقف ضعيف امام الشعوب الإسلامية والعربية، فختيار النظام الإيراني لدعم بشار الأسد ضد الشعب السوري، أضعف من شعبية إيران في المنطقة، كما أنه قد ساهم في توريط حزب الله اللبناني الحليف الرئيسي لإيران في القتال الدائر في سوريا، وهو ما أنعكس علي طبيعة العلاقة بين حزب الله والمقاومة الفلسطينية حماس(٢٠).

وتبرر الحكومة الإيرانية موقفها الداعم للنظام السوري، بأنها تري أن الحراك الشعبي السوري ما هو إلا واحدة من المؤامرات الغربية التي ينسجها الغرب ضدها وضد حلفائها، وهو ما أكد عليه المرشد الأعلي في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة ذكري رحيل الخميني في يونيو ٢٠١١ قائلاً: " نؤيد

الحركات الشعبية لا تلك التي تقوم بتحريك أمريكي أو صهيوني، فالحكومة الإيرانية لا تدعم أي ثورة أو حراك شعبي بتأييد أمريكي صهيوني، كما وصف الحرس الثوري الثورة السورية بأنها مؤامرة خارجية[ix]، وصفت طهران الحراك الثوري السوري بأنه حركات إرهابية مدعومة من الدول السنية قطر والسعودية وتركيا، كما أكدت الحكومة الإيرانية علي قدرة النظام السوري في التعامل مع الأوضاع، مؤكدةً علي أن الوضع السوري هو شأن داخلي(٢١).

وإنطلاقًا من الدعم الإيراني لمواجهة الحراك الشعبي السوري ضد نظام بشار الأسد، قدمت الحكومة الإيرانية كافة سُبل الدعم لمواجهة الاحتجاجات الشعبية، علي المستوي المادي والتقني والأمني للنظام السوري من أجل قمع المتظاهرين، بالإضافة إلي أرسال قوات من الحرس الثوري الإيراني للقتال بجانب قوات النظام السوري (٢٢).

شهدت العلاقات القطرية الإيرانية حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار الذي نتج عن الرؤي والمواقف المختلفة في التعامل مع الحركات الثورية التي شهدها الوطن العربي بداية من ٢٠١١، وهو ما ظهر بصورة كبيرة خلال الأزمة السورية نتيجة الدعم القطري للحراك السوري ضد نظام بشار الأسد، والذي قابلة دعمًا كبيرًا من جانب الحكومة الإيرانية للنظام السوري وسياسة القمع التي يمارسها النظام ضد المعارضة، بالإضافة لذلك الموقف الإيراني من الاحتجاجات البحرينية والذي نال رفضًا كبيرًا من جانب دول مجلس التعاون الخليجي وعلي رأسهم قطر، التي نددت بالموقف الإيراني الداعم للحراكات الاحتجاجية في البحرين، والسياسة الإيرانية التي تسعي لإستغلال الأوضاع لمد نفوذها السياسي داخل المنطقة، وهو ما لقي رفضًا كبيرًا من جانب الحكومة القطرية، وانعكس بدورة علي ما شهدته طبيعة العلاقات بين البلدين من حالة الشد والجذب(٢٣).

ونتيجة لموقف قطر من الثورة السورية شهدت العلاقات بين الدوحة وطهران حالة من الفتور والإضطراب، حيث وجدت إيران في الدعم القطري للمعارضة السورية في مواجهة نظام الأسد، موجهاً ضدها وبمثابة الحرب المعلنة علي النفوذ الإيراني، باعتبار أن سوريا مجالاً للنفوذ الإيراني في المحيط العربي، وسقوط الأسد بمثابة تحطيم لجسر المحور الإيراني الممتد بين أركان الوطن العربي، انتقدت إيران السلوك القطري إذ اعتبر وزير الدفاع الإيراني "أحمد وحيد" دعم قطر والسعودية للحركات

الاحتجاجية في سوريا هو من منطلق الحرص علي صداقة الكيان الصهيوني غير مدركةً لحقيقة العمليات الأرهابية وجرائم القتل في سوريا . وقالت قناة العالم الإيرانية إن الموقف المتخاذل لقطر هو دعم للمخطط الأمريكي لضعف دول المواجهة، وصل الأمر لحد اتهام إيران لقطر الاستحواذ علي كمية أكبر من حصتها في غاز حقل الشمال، وإغراء بعض الخبراء الإيرانيين لتطوير المنظومة الصناعة المستخدمة في إستخراج الغاز، وهو ما يُعد تطور خطير في طبيعة العلاقات الإيرانية القطرية(٢٤)..

مما لا شك فيه أن حرص قطر ودول مجلس التعاون الخليجي علي التدخل في الاحتجاجات البحرينية والسعي الدؤب لقمعها ومساندة النظام البحريني، جاء من منطلق المخاوف التي سيطرة علي الأنظمة الخليجية من انتقال حمي المطالبات والاحتجاجات إلي الداخل، وهو ما قد يعرض وجودهم في السلطة إلي مخاطر البقاء.

تعاملت إيران مع الحراك الشعبي العربي بما يحقق لها مصالحها الخاصة في ظل اهتمام كبير من جانب الحكومة الإيرانية بملفات السياسية الخارجية، دون الاهتمام بأعباء السياسة الداخلية. فعلي الرغم من إظهار إيران لدعم المقاومة الفلسطينية، إلا أنها حملت لواء المدافع عن مصالح الشيعة ودعم الحراك الشعبوي الشعي في البحرينبصورة خاصة والوطن العربي بشكل عام، مع أنهم عرب وليسوا إيرانيين، وتراهن إيران علي تحويل التنوع الطائفي إلي ولاء سياسي تابع لطهران.

ثانياً: الموقف القطري من ثورات الربيع العربي

اعتبرت قطر الحراك العربي الذي شهدته المنطقة العربية منذ أواخر ٢٠١٠ فرصة حقيقية لتأكيد دورها الفاعل في المنطقة العربية ،واستخدام الاداة الإعلامية – قناة الجزيرة- ، ونشاطها الدبلوماسي، ودعمها مالياً وعسكرياً في "سوريا – ليبيا" وتتولي القيادة الإقليمية للمنطقة كقوي فاعلة ومؤثرة خارجياً وإقليمياً، وإعادة ملاء الفراغ الإقليمي الذي سببه سقوط العراق، والمشاكل الداخلية التي أغرقت كلاً من مصر وسوريا كاقوي إقليمية مؤثرة توازي النفوذ الإيراني، وهو ما انعكس بصورة كبيرة علي الطموحات القطرية لتتبوء مكانة إقليمية كاقوة مؤثرة في الوضع العربي والإقليمي(٢٥).

اتسم الموقف القطري تجاه الحركات الشعبية التي إندلعت في البلدان العربية – ثورات الربيع العربي- بصورة مغايرة لكثير من القوي الإقليمية والدولية؛ وكان بمثابة فرصة نوعية لتأسيس مرحلة

جديدة من مراحل السياسة الخارجية القطرية، فقد امتاز الدور القطري الفاعل بنشاط متزايد لإقامة تحالفات جديد في ظل إعادة تشكيل النظم السياسية الجديدة في المنطقة تكون هي الدولة المحورية الفاعلة والحرك الرئيس للسياسات تلك الأنظمة الجديدة[٢٦].

واستغلت قطر الحراك الشعبي العربي، من أجل لعب دورًا إقليميًا كبيرًا بصورة أكثر حضورًا وتأثيرًا علي التحولات السياسية التي شهداتها البلدان العربي مركز الاحتجاجات، وقد لعبت قطر دورًا حيويًا عبر وكلاء محليين في دول عربية عديدة، هذا الأمر الذي فرض علي السياسة القطرية تحديات كبيرة، منها اتهامات لقطر بالترويج خارجيًا لنظام ديمقراطي هي تفتقد إليه داخليًا، بالإضافة إلي اتهام الدوحة بوجود طموحات لتبوئها مركزًا للقيادة الإقليمية وإن كان علي حساب جيرانها، وهو ما انعكس بدوره علي طبيعة العلاقات الإيرانية القطرية وحالة التنافس الكبيرة التي شهدتها تلك المرحلة بين الجانبين لتبوء مكان إقليمية في ظل المعطيات الثورية الجديدة التي شهدتها المنطقة العربية والحراك الشعبي الكبير مع نهاية ٢٠١٠[٢٧].

كان الربيع العربي بمثابة الفرصة الذهبية التي سعت القيادة القطرية لإستغلالها لبلورة مكانتها الإقليمية، وفي ظل غياب تأثير القوي التقليدية في المنطقة نتيجة غرقها في مشاكلها الداخلية[٢٨].

تمكنت الدوحة من إتخاذ قرارات سريعة في التعامل مع المتغيرات السياسية التي شهدتها الساحة العربية، بالحفاظ علي علاقات قوية مع كافة الأطراف السياسية في المنطقة، فعلي الرغم من أن النظام القطري ليس ذات مرجعية أيدولوجية، لكن تري الدوحة في الإسلاميين وهي القوة الجديدة الصاعدة في العالم العربي،ومن ثم فأن التحالف معها سيزيد من نفوذها في المنطقة[x].

كما أن تصدر قطر للرأي العام العربي كمدافعة عن الحراك الشعبي العربي، والدفاع عن المطالبات الشعبية الراغبة في الحرية والديمقراطية هو في حد ذاته فرصة لا تعوض بالنسبة لها لإثبات صحة قيامها بدورها الإقليمي[٢٩].

الثورة التونسية

نال الحراك التونسي دعما سياسيًا كبيراً من جانب الدوحة الذي كان له مردوداً كبيرًا علي التوافق السياسي بين التيارات السياسية التونسية المختلفة[xi]، كما أن قطر كانت من أولي الدول العربية التي

بدأت في تبادل الزيارات الرسمية بعد نجاح الثورة التونسية، حيث قام الرئيس حمد بن خليفة كأول شخصية قيادية تزور تونس بعد الثورة [xii]، بالإضافة إلي زيارة القيادة التونسية من حزب النهضة للدوحة حيث زار رئيس الوزراء التونسي حمادي الجبالي الدوحة كأول زيارة رسمية لممثل الحكومة التونسية بعد الثورة لتثمين العلاقات الودية بين تونس وقطر، بالإضافة إلي حجم المساعدات المالية والاستثمارات الاقتصادية التي قدمتها الدوحة للحكومة التونسية[xiii]، مما انعكس علي حالة التوافق في السياسة الخارجية لتونس والدوحة[٣٠].

الثورة المصرية

مع بداية إندلاع الثورة المصرية في ٢٥ يناير ٢٠١١، اعلنت الحكومة القطرية احترامها لتطلعات الشعب المصرى في تحقيق العدالة الاجتماعية والحرية والديمقراطية، ومع رحيل مبارك نالت العلاقات الثنائية بين القاهرة والدوحة اهتمامًا كبيرًا من جانب الحكومة القطرية[xiv]، حيث بدي جليًا أن الدوحة تسعي جاهدة إلي تعزيز دورها الإقليمي من خلال دعمها للإخوان المسلمين للوصول للسلطة في مصر[٣١] وذلك من أجل إنشاء تحالفات جديدة مع القوي السياسية التي يعاد تشكلها في بلدان الربيع العربي، فبعد فوز محمد مرسي بالرئاسة المصرية بدأت الحكومة القطرية في تبادل الزيارات مع اركان النظام المصري الجديد، مما انعكس علي تطور السياسة القطرية تجاه القاهرة وتقديم الدعم المالي والمساندة الفعالة لمصر[٣٢]، حيث شكل مكسب مرسي بالرئاسة مكسبا كبيراً لصالح الدوحة التي أعلنت عن مضاعفة مساعداتها المالية لمصر[٣٣].

حراك البحرين

شهدت البحرين خلال الفترة من ١٤ فبراير وحتي مارس ٢٠١١ مظاهرات واحتجاجات استلهمت من الحراك الشعبي في تونس ومصر[xv]، اتخذ الوضع في البحرين أبعاد أخري، حيث تطورت المطالب واتخذت بعدًا طائفيا بصور أكبر[٣٤]،

اتخذت الدوحة موقفً مغايرًا للموقف الإيراني تجاه الحراك الشعبي الذي شهدته البحرين في الربع الأول من عام ٢٠١١، ففي الوقت الذي أيدت فيه طهران المظاهرات البحرينية المناهضة لنظام الحكم، إتخذت الدوحة اتجاه أخر معارض للتوجه الإيراني.

حيث اتجهت الدوحة للتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي في إتخاذ موقفً معارضًا للسلوك الإيراني في البحرين، وعدم السماح لإيران بإنتاج نموذج لبناني آخر في الخليج[xvi]، فالحراك الشعبي البحريني جاء ضمن محددين الأول وهو تحجيم النفوذ الإيراني في المنطقة، والثاني خشية انتقال الحراك الثوري لكافة الدول الخليجية، ما يجعل باقي الأنظمة الملكية في الخليج عرضة لاحتجاجات مماثلة تقوض الصورة التي تحاول نشرها عن استقرار هذه الأنظمة[xvii]. لذلك اتخذت قطر بجانب دول مجلس التعاون الخليجي العديد من الإجراءات التي من شأنها ترسيخ واستقرار النظام الحاكم في المنامة والموافقة علي قرار مجلس التعاون الخليجي بإدانة الحكومة الإيرانية علي تدخلها في الشأن الداخلي البحريني وإتخاذ قرار بإرسال قوات درع الجزيرة للمساهمة في حفظ الأمن والاستقرار، والتي وصلت في ١٤ مارس[٣٥]، لمساندة قوات الأمن البحرينية، والحيلولة دون اتساع نطاق الاحتجاجات والتظاهرات إلي حد تهديد بقاء الدولة واستقرارية نظام الحكم فيه[٣٦]. والتوجه إلي الأمم المتحدة لتقديم شكوي بخصوص التدخل الإيراني في الشأن الداخلي البحريني، واتهامات لإيران بتهديد الأمن الوطني الخليجي[٣٧].

وأثناء اجتماع مجلس وزراء الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي في الرياض ٣ أبريل ٢٠١١، أعرب وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم عن قلق بلاده من استمرار النهج الإيراني للتدخل في شؤون دول الجوار الداخلية، ومحاولة إثارة الفتنة الطائفية بين مواطنيها وانتهاك سيادتها واستقلالها،كما طالب إيران بالكف السياسات والممارسات الخاطئة والالتزام بمبادئ حسن الجوار، والاحترام المتبادل[٣٨].

وتأكيداً للموقف القطري المتناقض مع كيفية التعامل مع موجات الحراك الشعبي في الدول العربية، وهو ما انعكس بصورة واضحه علي موقف قناة الجزيرة من الاحتجاجات الشعبية في البحرين حيث اعتبرتها حركات طائفية تدعمها قوي لإقليمية وبالأخص إيران، كما فرضت القناة تعتيمًا فعليًأ علي تغطية الاحتجاجات أوعمليات القمع في البحرين وصورت الاحتجاجات البحرينية بمثابة حركات شيعية ضد الأسرة الحاكمة بدعم من إيران، كما شاركت قطر في قوات درع الجزيرة تنفيذاً لميثاق المعاهدة

الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة الاحتجاجات في البحرين وحفظ الأمن[xviii]؛ فالمحافظة علي النظام البحريني القائم اعتبر من أهم اولويات قطر والسعودية[٣٩].

دون شك أن موقف الدوحة من السلوك الإيراني الداعم للاحتجاجات البحرينية، قد جاء من منطلق قلق الحكومات الخليجية علي عروشها، فحكومة الدوحة تدرك تماما أن سقوط أحد الأنظمة الخليجية هو بداية لسقوط كافة الأنظمة، لذلك كان الشغل الشاغل للحكومة القطرية هو وقف هذا الزحف الشعبوي الاحتجاجي في منطقة الخليج، وضرورة حشد كافة الامكانيات المتاحة لصد النفوذ الإيراني الممتد وبقوة إلي البحرين، إنطلاقًا من قناعتها بأن التدخل في شئون دولة من دول مجلس التعاون يعني الدخل في شؤون كافة الدول التسع[٤٠].

واستنتاجا لما سبق فإن الاختلافات في الرؤي السياسية في التعامل مع الأزمة السورية والبحرينية، قد انعكس بدوره علي طبيعة العلاقات بين طهران والدوحة، وأثر بالسلب علي العلاقات المتنامية بين الطرفين بشكل عام، إلا أن حكومة الدوحة تسعي جاهدة لاحتواء أي اضرار تنجم عن مواقفها المتعارضة مع طهران فيما يخص الأزمة السورية والبحرينية، لكي لا تجازف بأي تصعيد بينها وبين إيران نظرًا لحساسية موقفها الأمني والإستراتيجي في تعاملها م

الثورة السورية

مع تحقيق السياسة القطرية نجاحًا كبيرًا في الملف الليبي والذي دفعها إلي تبني سياسة مماثلة وداعمة للثورة السورية ضد نظام بشار الأسد، وذلك بعد فشل الوساط القطرية التي قدمتها الدوحة لبشار الأسد، عكس الموقف الإيراني الدعم بقوة لصمود النظام والداعي للقضاء علي الحراك الشعبي الذي وصفه بأنه مؤمراة غربية تقودها الولايات المتحدة ضد النفوذ الإيراني في سوريا، إلا أن المصالح السياسية للدوحة كانت تري تقديم الدعم والمساندة للثورة السورية وحركات المقاومة من أجل الإطاحة بالنظام السوري، حيث دعمت قطر حركات الجهاد السوري بالمال والسلاح بصورة علانية، بالإضافة إلي العمل علي إظهار الموقف الإيراني المذهبي الداعم للنظام الإيراني وتسليط الضوء عليه إعلاميًا من خلال قناة الجزيرة القطرية، بالتشكيك في دور إيران في المنطقة ورغبتها في التوسع وتمدد النفوذ[٤١].

كان لقطر دور فاعل مع بداية الثورة السورية علي مستوي اجتماعات جامعة الدول العربية، بالدعوة لتجميد عضوية سوريا في الجامعة،ودعمها الواضح للمعارضة السورية بتقديم الأموال والأسلحة، كما أنها شجعت القوي الغربية علي توقيع عقوبات علي النظام السوري، والتلويح بالتدخل العسكري لإنهاء الأزمة السورية[xix]، بالإضافة للدعم الإعلامي لقناة الجزيرة المحسوبة علي النظام القطري، والتي استطاعت منذ بداية الاحداث العمل علي تضخيم الاضربات في سوريا وحجم التظاهرات في المدن السورية[٤٢].

وقد استقبلت الدوحة زعماء المعارضة السورية علي أراضيها وبدأت في طرح سناريوهات التدخل العسكري الخارجي ضد النظام السوري، ودخلت في مباحثات مع قوي المعارضة من أجل تشكيل جيش سوريا الحر في نوفمبر ٢٠١٢، وسعت إلي تسليح جيش المعارضة، بالإضافة إلي الدعم المدي والعسكري الكبير المقدم لقوي المعارضة[٤٣]

فقد ارتفعت الرؤية الطموحة للحكومة القطرية لكي تكون قطر صاحبة نفوذ قوي وفاعل في التغيرات السياسية التي تشهدها البلدان العربية ومنطقة الشرق الأوسط، وخاصة في القضية السورية والليبية نظرًا لتوافق الرؤي السياسية لقطر والكثير من الدول الغربية الحليفة تجاه هاتين الدولتين[٤٤].

وعلي الرغم من اختلاف الرؤي السياسية في التعامل مع النظام السوري والوضع الليبي بين طهران والدوحة، إلا أن العلاقة بين إيران وقطر لم تتأثر بذلك وذلك من منطلق المحافظة علي المصالح القومية بين الجانبين، من خلال دعم الاستقرار وعدم التدخل في الشئون الداخلية[٤٥].

ويلاحظ في تعامل الدوحة مع الحالة السورية ما هي الإ تأكيد علي تغير في سياستها الخارجية، حيث انحازت قطر ودعمت طرفًا اساسيًا في النزاع، مرجحة بمواقفها وعلي لسان قياداتها السياسية الممثلة في الأمير السابق حمد بن خليفة آل ثاني وولي عهده في حينه الأمير الحالي الشيخ تمام بن حمد آل ثاني، ورئيس وزرائه و وزير خارجيته السابق حمد بن جاسم ،أن تكون الحكومة القطرية منحازة للشعوب الثائرة في وجه الحكام المستبدين[٤٦].

الدور الإعلامي

مثل الحراك الشعبوي العربي دوراً هام بالنسبة للمنصات الإعلامية العربية والغربية وخاصة قناة الجزيرة القطرية وتأثيره علي وضع الإعلام العربي، في تناول الاحتجاجات الشعبية التي اسقطت الأنظمة العربية العتيدة، وما وفرته من معلومات وبث أخبار استطاعات من خلاله حشد الدعم لتلك الاحداث الدراماتيكية، كما أظهرت قناة الجزيرقدرتها علي تحفيز التغيير الاجتماعي[٤٧].

ساعدت الأحداث بشكل عام في إنخراط قناة الجزيرة في تغطية الأحداث مركزةً علي التعبئة الشعبية لصالح الحركات الثورية، ودفعت محدودية المعلومات إلي افكار جديدة لتقديم تغطية مباشرة للحركات الاحتجاجية في العالم العربي، كما استطاعت الجزيرة في تصدير المعارضين للأنظمة العربية من جماعات المعارضة السياسية والدينية في البلدان العربية للشعب العربي لعرض أفكارهم الثورية ومساؤي الأنظمة الحاكمة في البلدان التي شهدت الحراك الثوري، وهو ما انعكس علي الوضع الثوري وسير الأحداث[٤٨].

كما مثلت الجزيرة في تغطيتها الإعلامية للثورة المصرية محركًا رئيساً للأحداث، حيث رصدت الجزيرة تطورات الشارع المصري وتطلعاته لتغيير النظام بشكل اعتبر إنحياز لإرادة الشعب المصري، ونظرًا لأهمية الحدث فقد خصصت المحطة قناة خاصة بالشأن المصري والتي عملت علي تغطية تطورات الشارع المصري عن كثب [xx]. كما نالت التغطية الإعلامية للثورة الليبية اهتمام إعلامي متزايد من جانب قناة الجزيرة، وذلك من أجل التأسيس لدور قطر الفاعل في الأزمة الليبية، حيث أظهرت الجزيرة الدوحة بعتبارها فاعل وشريك في الحراك الثوري الليبي والذي ساعد علي إنجاحه[xxi]، خاصة مع مشاركة الدوحة في العمليات العسكرية لحلف الناتو علي ليبيا[٤٩].

نجحت قطر في الاستفادة من من الحراك الثوري في البلدان العربية من خلال تسجيل حضورها الفعال في المتغيرات السياسية للواقع العربي، مما انعكس عي وضع قوي إقليمية تسعي لتصدر المشهد السياسي الإقليمي في المجتمع الدولي، وذلك من خلال لعب دور الريادة في المبادرات السياسية لمجلس التعاون الخليجي، والتأثير الفرنسى، وتقديم الدعم العسكري والتقني لليبيين لحسم المعارك، بالإضافة إلي الدور الكبير الذي لعبته الدوحة في تأزم العلاقة بين حماس وإيران نتيجة الخلاف حول معالجة الوضع في سوريا، وهو ما أعطاها مكانة إقليمية ذات تأثير دولي نظرًا لغياب القوي الفاعلة إقليميًا عن المشهد الإقليمي نتيجة المشاكل الداخلية وعدم أستقرار الأوضاع السياسية[٥٠].

ختاماً

أن الفترة الممتدة من ٢٠١١- ٢٠١٣ شهدت ذروة النشاط الدبلوماسي القطري، كما مثلت ذروة التحدي للسياسة الخارجية القطرية في ظل رفض الدوحة الوقوف في مظلة حلفائها، وإتخذت مسارًا فرديًا لما يتناسب مع مصالحها وتوجهاتها السياسية في ظل حالة الحراك الشعبي الذي مثلت انتفاضاته فرصة لتغيير الوضع السياسي العربي القائم منذ تشكيله بعد الحرب العالمية الثانية، وحاولت بصورة عملية وبتحركات سياسية الإستفادة من هذا الوضع السياسي الجديد الذي أنتج نظم سياسية جدية في المنطقة، كما أنها قاومت ضغوط خصومها لتعديل سياستها والتوقف عما عدوه تهديدًا لمصالحهم؛ إذ باتت تعتقد أنها من يملك اليد العليا في الصراع القائم في المنطقة بين إرادة التغيير وإرادة الجمود. وبناءً عليه اتبعت الدوحة سياسة خارجية فاعلة وناشطة إقليمياً ودوليًا، إلي درجة التدخل العسكري في ليبيا، وتقديم كل أشكال الدعم إلي فصائل المعارضة في سوريا، وتوفير الدعم السياسي والمالي لحكم الأخوان المسلمين في مصر. فلم تقرر قطر دعم التحول الديمقراطي في العالم العربي فحسبن بل تحولت بذلك إلي فاعل رئيس أيضاً في ساحات مركزية فيه، من سوريا إلي مصر وليبيا، إضافة إلي ساحة الصراع العربي - الإسرائيلي، من خلال علاقتها مع السلطة الفلسطينية في رام الله وحركة المقاومة الإسلامية " حماس" في غزة. واستفادة قطر من حالة الخوف والانكفاء التي عاجشجتهجا جنظُم الجحكم العربية التقليدية نتيججة الموجة الشعبيةج ، للقيجام بدور جأساسيج علي السجاحة

الإقليمية كاقوة فاعلة ومؤثرة، من دون الالتفات إلي ردات أفعال أنظمة كانت تعيش حالة دفاع عن النفس وتسعي للبقاء.

وفي النهاية فإن قطر استطاعت أن تلعب دوراً بارزً مستغلةً الحراك العربي في تبوء مكانة إقليمية كبري بين الأنظمة الجديدة التي تشكلت علي أثر الحراك الشعبوي العربي، وقد اتسمت السياسة القطرية بتنوع سلوكها في المسارات المختلفة والتي أتسمت بالتباين والتناقض في بعض الملفات كا الملف السوري والبحريني، ويمكن إرجاع هذا التنافض في كثيرًا من المواقف نتيجة أختلاف الرؤية والمصالح السياسية من قضية إلي آخر، وهو ما انعكس بضورة علي طبيعة العلاقات بين طهران والدوحة في التعامل مع الملفات المختلفة للحركات الثورية في الوطن العربي، ففي القضايا التي تتوافق المصالح السياسية بين البلدان مع بعضها البعض لم يكن هناك أي اختلاف أو تصعيد من جانب الآخر، ولكن مع اختلاف المصالح السياسية والذي بدوره يؤثر علي المكانة الإقليمية وما يتعبه من تداعيات سياسية تؤثر علي وضع أي منهم في المحيط الإقليمي والدولي، حدث ثمت خلاف بين طهران والدوحة في معالجة الأوضاع والتعامل مع القضايا والحركات الثورية كما حدث في الملف السوري والحراك الشعبي في البحرين؛ إلا أن قطر كانت حريصة بشكل كبير علي عدم إتساع هوة الخلاف مع طهران وذلك لإعتبارات أمنية وسياسة خاصة بوضع قطر بالنسبة لإيران.

المصادر:

(١)كزيز،صباح،دور السياسة الخارجية القطرية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن ٢٠١٠_٢٠١٤،اطروحة ماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير،بسكرة،٢٠٢١٤،ص٩٨

(٢)الدسوقي، أبو بكر، الثورات العربية ، لماذا سقطت في مصيدة المرحلة الانتقالية، السياسة الدولية، العدد ١٨٨، المجلد ٤٧، ابريل ٢٠١٢، ص ٥٠ ؛ كزيز، صباح، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣.

(٣) العبادي، فؤاد عاطف، السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها علي أمن الخليج العربي ١٩٩١- ٢٠١٢، أطروحة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢، ص ١٦٠؛ الرشيدي، منصور بن عبد الرحمن، الدور الجديد لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إقليميًا ٢٠٠٣- ٢٠١٢، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤته، ٢٠١٢، ص ٦١.

(١٠)مرزوقي، عائشة، سياسات إيران الخارجية بين عهدي محمد خاتمي وأحمدي نجاد، التمايز والتوافقات، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الشيخ العربي، تبسة،٢٠١٥ ، ص ٧٤.

(١١) أحمد، فريدة، إيران ودول منطقة الخليج، علاقات بين الصراع والتعاون ١٩٩٠- ٢٠٢١ ما تأثير انعكاساتها علي الأزمة قي اليمن؟، مركز سوث ٢٤ للأخبار والدراسات، يونيو ٢٠٢١، قطر ٢٠٢١، ص ١٧.

(١٢)أبو هلال، فراس، مرجع سبق ذكره، ص ٧؛ الحسن، عمر، التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية البحرنينة، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، البحرين، ٢٠١١؛ الاغا، محمد عودة ، عاصفة الحزم وانعاساتها علي العلاقات القطرية- الإيرانية عبر الرابط، http//www.maann news. Net

(١٤)جرغون، عرفات علي: قطر وتغير السياسة الخارجية حلفاء... أعداء، طـ!، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠١٦، ص ص ٥٥ - ٥٧ .

(١٥)Mona Yacoubian, Syria's Alliance With Iran, 20/12/2013, the site، http،//www.usip.org/publications/syria-s-alliance-iran

(١٦)Mona Yacoubian, op.cit

(١٧)David Roberts, The Grumbles about Qatar's Role in Libya Grow. Mideastposts.com. Available at،http،//mideastposts.com/52/01/1102/the- Retrieved، 2014, pp5-15

(١٨) المسومي، كاظم، المرجع السابق نفسه، ص ١٤٢.

(١٩)جرغون، عرفات على، الموقف القطري من الثورات العربية وأثره في التحولات السياسية الخارجية القطرية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٨، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، بغداد، ٢٠١٤، ص ٣٨.

(٢٠) جرغون، المرجع السابق نفسه، ص ٣٨.

(٢١الرنتيسي، سمير، السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية، أطروحة ماجستير، اكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الاقصى، ٢٠١٣، ص ص ٨٧- ٨٨.

(٢٢)رجب، إيمان أحمد، طائفة الاحتجاجات ، ملامح الأزمة الداخلية والإقليمية لمظاهرات البحرين، السياسة الدولية، العدد ١٨٤، مجلد ٤٦، أبريل ٢٠١١، ص ٧٤.

(٢٣)العيسوي، أشرف سعد، قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية و الثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي، طـ ١ مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٧، ص ١٣٥.

(٢٤) مجموعة مؤلفيين، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٣- ٤٠.

(٢٥) جرغون، العلاقات الخليجية – الإيرانية ٢٠٠٣، ٢٠٠٨، مصدر سبق ذكر، ص ١٣٦؛ فكري، مروة، مرجع سبق ذكره، ص ١٤.

(٢٦) عزمي بشارة، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٥٥- ٥٥٨؛ الحر، محمد قطر.. أشعلت الثورة التونسية.. ثم سيطرت علي ليبيا وسوريا وانتهت بالاستيلاء علي ملف القضية الفلسطينية، عبر الرابط،

www.factjo.com/pages/print.aspx?id=20081 -

٢٧)اللباد، مصطفي؛ السعيد، وليد، دور الإعلام في تحريك أو إخمادها الثورات، عبر الرابط

http،//www.al-waie.org/issues/special/article.php?; Ibid., p 5- 15.

(٢٨) صحيفة الشرق، قطر وثورة ليبيا .. الدوحة تنتقل من الوساطة إلي النفوذ وسط دخان الحرب، العدد ١٦، عبر الرابط، http// www.alsharq.net.sa/2012/12/16/628273

(٢٨)نعناع ،عبد القادر،مرجع سبق ذكره،ص٢٠

(٢٩)كزيز،صباح،مصدر سبق ذكره،ص٨٠

(٣٠)احمد فريدة،مرجع سبق ذكره،ص٤١

(٣١)المسومي،كاظم،المرجع السابق ص١٥٢

(٣٢)الرنتيسي ،سمير،المصدر السابق،ص٩١

(٣٣)المصدر السابق نفسه،ص٩٢

(٣٤)مصلوح،كريم،مصدر سبق ذكره،ص٦١

(٣٥)عبد الحق،عبدالله،التنافس المقيد،السياسات السعودية القطريةتجاه الربيع العربي ،السياسة الدولية،العدد ١٩٢،المجلد ٤٨،ابريل ٢٠١٣،ص٨٤

(٣٦)المرجع السابق نفسه،ص٨٥

(٣٧)المدهون،ابراهيم،المرجع السابق،ص٣٧٩

(٣٨)مساعيد،فاطمة،مرجع سبق ذكره،ص٤٩

(٣٩)ادريس،جمال عبدالله،مرجع سبق ذكره،ص٢١٦

(٤٠)عبد الحق،عبد الخالق عبدالله،مرجع سبق ذكره،ص١٧١

(٤١)فاضل شريفة،مرجع سبق ذكره،ص٢٢٧

(٤٢)شراب،منذراحمد زكي،مرجع سبق ذكره،ص١٥٧

(٤٣)اللباد،مصطفى،مرجع سبق ذكره،ص٢١

(٤٤)مجموعة مؤلفيين،مرجع سبق ذكره،ص٥٣

(٤٥)العيسوي،اشرف سعيد،مرجع سبق ذكره،ص٧٨

(٤٦)عزمي بشارة،مرجع سبق ذكره،ص٥٦٧

(٤٧)الحريري،جاسم يونس،تداعيات الانتشار النووي في منطقة الخليج على دول مجلس التعاون،مجلة السياسةالدولية،العدد١٦٧،يناير٢٠٠٧،ص٢٠١

(٤٨)المرجع السابق نفسه ،ص٢٠٢

(٤٩)رجب،ايمان احمد،مرجع سبق ذكره،ص٩١

(٥٠)بسام رضوان،مرجع سبق ذكره ص٤